

إنصاف

الإمام الشاطبي

أو

التيسير لِمَا عَلَى الشاطبية من تحرير

خادم أهل القرآن الكريم

إيهاب أحمد فكري حيدر

مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي الشريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد بارك الله تعالى للإمام الشاطبي في نظمه «حرز الأمان» فحاز قبول المسلمين وجعلوه سنداً لهم لقراءة كتابه الكريم، وقد استدرك بعض العلماء على الإمام الشاطبي بعض ما ذكره في نظمه؛ فبعضهم توسع، وبعضهم اختصر، وقد رأيت أن أجمع جل^(١) ما ذكر في هذا الباب مرتباً، وأحقق ما يلزم الشاطبي وما لا يلزمه، وسميت هذا التحقيق:

«التيسير^(٢) لما على الشاطبية من تحرير»

وحاولت فيه قدر الطاقة أن ألتزم قواعد ثابتة لا اضطراب فيها؛ لوقوع كثير من التناقض في بعض التحريرات السابقة؛ إذ كان بعض المحررين يلزمون الشاطبي بقواعد ثم يعودون فيلزمون الخرج عليها في مواضع أخرى، وحتى أقرب لك مدى ما يحدث من تفاوت واختلاف فسأضرب لك مثلاً من «تحرير إتحاف البرية» نظم الشيخ الحسيني وشرح الشيخ الضباع عليهما -رحمة الله تعالى ورضوانه-.

١- في «بصطة» بالأعراف من رواية ابن ذكوان حرروا عدم القراءة بالسین من طريق الشاطبية؛ لأن القراءة بها خروج عن طريق التيسير والشاطبية، فألزموا من يقرأ من طريقهما القراءة بالصاد فقط حتى لا يخرج عن طريق النظم.

(١) «جل» وليس «كل»، والبركة في إخواني فيما بقي؛ إذ إنني لا أدعي الاستقصاء.
 (٢) وسميته تيسيراً عوداً على بدء؛ إذ إن أصل الشاطبية كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، وأما من جهة المضمون فلأنني سأخرج لك بنتيجة في آخره أنه لا يلزمك إلا معرفة سبع وعشرين مسألة فقط من كل هذه التحريرات التي اطلعت عليها.

٢- وفيما بين السورتين حرروا جواز الأوجه الثلاثة بين السورتين لكل من ورش - وليس له من طريق ابن خاقان إلا السكت- وللدوري - وليس له من طريق الفارسي إلا الوصل- وللسوسي - وليس له من طريق أبي الفتح إلا السكت- ولابن عامر - وليس له من طريق أبي الفتح لهشام إلا السكت- ومن طريق الفارسي لابن ذكوان إلا البسملة، وجعلوا ذلك من (زيادات القصيد)، فلم يَمنعوا ما خرج به الناظم عن طريقه.

٣- في «أئمة» جوزوا إبدال همزة ياء محضة «أئمة» من الشاطبية لأنها صحت من طرق النشر هذا مع العلم بأن الشاطبي نفسه جعل هذا الإبدال للنحاة فحسب، فكأنهم طلبوا من الشاطبي أن يخرج عن طريقه، بل وعن اختياره كذلك.

ففي المثال الأول طبقوا قاعدة عدم الخروج عن الطريق، وعدم جواز خلط الطرق، وفي الثانية جوزوا خلط الطرق، وفي الثالثة ندبوا إلى خلط الطرق؛ فانظر إلى هذا التباين والاختلاف، أو يلزمونه بقواعد لا يلزمون غيره من القراء بها.

قال الإمام مكي في كتابه «الإبانة»: واحتاج كل واحد من هؤلاء القراء أن يأخذ مما قرأ ويترك فقد قال نافع: قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته وما شد فيه واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة، وقد قرأ الكسائي على حمزة وعنه أخذ القراءة وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف؛ لأنه قرأ على غيره فاختر من قراءة حمزة ومن قراءة غيره قراءة وترك منها كثيراً، وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف؛ لأنه قرأ على غيره فاختر من قراءته ومن قراءة غيره قراءة؛ فهذا سبب الاختلاف الذي سألت عنه^(١).

وقال في (ص ٦١): فكانوا في برهة من أعمارهم يقرئون الناس بما قرءوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردوه عنه، ثم قال في آخر جوابه: فإن قيل له: أقرئنا بما اخترته من روايتك أقرأ بذلك. وقال في (ص ٦٥): فاختر كل واحد منهم ممّا قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار^(٢). اهـ

(١) (ص ٣٨)، طبع دار المأمون للتراث.

(٢) نسبة القراءة لهؤلاء القراء هي نسبة اصطلاحية ولا تختص بالقارئ المسمى؛ إذ هي قراءة الألوفا المؤلفرة من أهل بلده ولهم بها أسانيد تبلغ حد التواتر إلى رسول الله ﷺ، واقتصر على القارئ أو الراوي في الإسناد اصطلاحاً وتيسيراً، ولتقدمه على غيره واشتهاره بالإتقان، فذكر هذه الأسانيد هو محافظة على

وبنحو ذلك قال الإمام أبو عبيد وابن مجاهد كما في ترجمة الإمام الكسائي من «غاية النهاية» لابن الجزري^(١).

وعليه؛ فإذا تخير أمثال الداني والشاطبي فلا يصح أن نحرر عليهم وكنعهم من ذلك؛ إذ إن القاعدة إما أن تراعى عامة على الجميع أو تترك عامة كذلك، فالذي يمنع الشاطبي من قراءة «سؤوق» بالواو بعد الهمزة - وهو اختيار منه زاده على التيسير في رواية قبل - عليه أن يمنع حفصاً من قراءة «ضُفْعُفٌ» بالضم في الروم، ولن يفعل ذلك بالطبع^(٢)، أما أن يلزم الشاطبي بطريقه ويترك حفصاً يخرج عن طريقه فهذا تناقض لو فطن إليه صاحبه لتركه، وأنت ترى بتقرير هذه القاعدة كيف تندفع إشكالات كثيرة في تحرير الشاطبية، مما قد أوصل بعضهم إلى استدراك أكثر من مائة وخمسين مسألة على الشاطبي والداني، مع علمه أن بعضها مما نص هؤلاء الأعلام على أنهم اختاروه قاصدين عالين بما يفعلون، فإذا كان هؤلاء الأئمة قد خرجوا عن بعض طرقهم إلى طرق لهم أخرى اختياراً منهم، فلا بد من طرد القاعدة في تجويز الاختيار لهم كما جوزناه للكسائي وأبي عمرو وخلف وورش وشعبة وحفص وغيرهم من الأئمة مما يؤدي إلى الاختلاف الواضح بين المحررين، ويحسن ممن أراد مطالعة هذا البحث أن يرجع إلى بحثي الآخر «تأصيل التحرير» حتى تكون الفائدة أكثر وأشمل، وأسأل الله تعالى لي الإعانة في تبين هذا.

* وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة أبواب:

- ١- توضيح ما حرر على الشاطبية، وما يلزم منه وما لا يلزم.
- ٢- تلخيص ما يلزم القارئ من التحريرات.
- ٣- ثمّ أنهيت البحث بذكر بعض الفوائد التي يحسن الاطلاع عليها.

شرف هذه الأمة بإبقاء الإسناد إلى رسول الله ﷺ لا أنه هو المعتمد في نقل هذه القراءة، ولذا فقد تلقت الأمة قراءتهم بالقبول، ودل هذا التلقي المتفق عليه في زماننا على تواترها وقت أن تلقتها الأمة بالقبول، فهي مقطوع بها.

(١) (ج ١، ص ٥٣٨).

(٢) لن يرد قراءة حفص؛ إذ قد تلقتها الأمة بالقبول وطبعت المصاحف بما كما بالمصحف المطبوع على طريقة الرسم الباكستاني من طبع مجمع الملك فهد.

الباب الأول

توضيح ما حرر على الشاطبية

اعلم -بارك الله فيك- أنه يُمكن تقسيم ما استدرِك على الإمام الشاطبي -نفعنا الله تعالى بعلومه- إلى الفصول التالية:

الفصل الأول:

ما أطلقه الشاطبي واحتاج إلى تقييد أو أبهمه واحتاج إلى توضيح وهي^(١):

١- الإدغام الكبير لأبي عمرو يختص برواية السوسي عنه، وكذلك كان الشاطبي يقرئ.
قال الشاطبي:

ودونك الإدغام الكبير وقطبه أبو عمرو البصري فيه تحفلا
والتحرير أن يقال:

ودونك الإدغام الكبير وخصه يسوس على ما الشاطبي به ثلا

٢- إشباع المد لورش وحمزة، وقد بينه الشاطبي بإقائه كذلك.

قال الشاطبي:

إذا ألف أو ياؤها بعد كسرة أو الواو عن ضم لقي الهمز طولا

والتحرير أن يقال:

إذا حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ فَطَوَّلَا جَلَا فَضْلُهُ وَالْغَيْرُ وَسَطٌ مُوَصِّلَا

٣- إمالة كلمة «الناس» المحرورة لأبي عمرو الخلاف فيه موزع، فتمال للدوري وتفتح للسوسي.

(١) وأضفت التحرير عليها نظماً فإن كان من قولي قلت: والتحرير أن يقال، وإن كان من قول غيري قلت: والتحرير قولهم، وإن كان مركباً من قولي وقول غيري قلت: والتحرير، وكذلك فعلت في الباب الثاني، وقد حاولت في ذلك عدم الزيادة على أبيات الشاطبية بقدر ما أستطيع.

قال الشاطبي:

وفي الكافرون عابدون وعابد
وخلفهم في الناس في الجر حصلا

والتحرير أن يقال:

وفي الكافرون عابدون وعابد
واضجأع لفظ الناس في الجر طب ولا

٤- كلمة «يأته» في سورة طه ليس لهشام فيها إلا الإشباع، وقد يوهم النظم أن له القصر.

قال الشاطبي:

وقل بسكون القاف والقصر حفصهم
ويأته لدى طه بالإسكان يجتلا

وفي الكل قصر ألهاء بان لسانه
بخلف وفي طه بوجهين بجلا

والتحرير أن يقال:

وقل بسكون القاف والقصر حفصهم
وقصر بهاء الكل بان لسنهلا

بخلف وفي يائة بالإسكان يجتلا
بطه وعن قالون وجهان بجلا

٥- إلحاق كلمة «يصالحا» بسورة النساء في جواز تغليظ اللام وترقيقها بكلمة «طال» و«فضالاً».

قال الشاطبي:

وفي طال خلف مع فصالاً وعندما
يسكن وقفاً والمفخم فضلا

والتحرير أن يقال:

وفي طال مع حرفين خلف وعندما
يسكن وقفاً والمفخم فضلا

٦- لفظ «سوعات» فيه لورش أربعة أوجه: قصر الواو مع ثلاثة البدل وتوسط اللين والبدل.

قال الشاطبي:

وفي واو سوعات خلاف لورشهم
وفي كل الموءودة اقصر وموئلا

والتحرير:

وفي واو سوءات اقْصُرَنَّ مُثْلًا وَسَطُهُمَا الموءودة اقصر وموثلا

٧- الألف المنقلبة عن التنوين المنصوب إذا وقعت بعد هَمْزة نحو «جزاء» ليس لورش فيها مد بدل.

قال الشاطبي:

سوى ياء إسرائيل أو بعد ساكن صحيح كقرآن ومسئولاً اسألا

والتحرير قولهم:

سوى ياء إسرائيل أو بعد ساكن صحيح كقرآن وتنويناً أبدا

٨- حركة الهمز لا تنقل عند الوقف لحمزة إلى ميم الجمع الواقعة قبلها نحو: «قولهم إلا».

قال الشاطبي:

وعن حمزة في الوقف خلفاً وعنده روى خلفاً في الوصل سكتاً مقلداً

والتحرير أن يقال:

وفي الوقف خلفاً فز ودع ميم جمعه وَزِدْ خَلْفًا فِي الْوَصْلِ سَكْتًا مَقْلِدًا

وأضفت ميم الجمع لحمزة؛ لأن الإضافة لأدنى مناسبة.

٩- لورش في ذوات الياء مع البدل أربعة أوجه: قصر البدل مع الفتح، وتوسط البدل مع التقليل، ومد البدل مع الفتح، والتقليل، وله في مد اللين مع البدل توسط اللين مع ثلاثة أوجه: البدل، ومد اللين، والبدل، وهي الأوجه التي قرأ به الداني على مشايخه.

فالتحرير:

وفي بَدَلِ أَجْرِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَمَا تُوسِّطُ لَيْنًا وَآمِدْدَنَ إِنْ تُطَوَّلًا

وَدَعْ عَنْهُ تَقْلِيلًا بِقَصْرِ كَذَا اثْرُكْنَ عَلَى الْفَتْحِ تُوسِيطًا وَأَطْلِقْ مُطَوَّلًا

١٠- في «جاء آل» (الحجر - القمر) خمسة أوجه لورش: تسهيل الهمزة الثانية مع

ثلاثة البدل، وإبدال الهمزة الثانية مع مدها ست حركات أو حركتين.

والتحرير قولهم:

وَفِي جَاء آلِ ابْدَلْنَ عِنْدَ وَرَشِهِمْ يَقْصُرُ وَمَدُّ فِيهِ قُلْ وَلِقُنْبُلًا

١١- قول الشاطبي في آل عمران: «والميتة الخف خولا». المقصود به: «الأرض الميتة» بسورة يس لا غيرها من المواضع في السور الأخرى.

قال الشاطبي:

وَالْمَيْتَةُ الْخَفُ خُولًا

والتحرير أن يقال:

وَالْمَيْتَةُ الْوَصْفُ خُولًا

حيث إن هذه الكلمة جاءت اسماً في كل المواضع عدا ما ورد في سورة يس فجاءت وصفاً لكلمة «الأرض».

١٢ - قول الشاطبي بسورة آل عمران: «وكم وجيه به الوجهين للكل حملاً» قد يفهم منه جواز قصر «هأنتم» للشامي والكوفيين، والصواب هو وجوب المد كما حزم به في قوله: «وفي هائه التنبيه من ثابت هدى» وكذلك هشام ليس له إلا المد.

قال الشاطبي:

وَفِي هَائِهِ التَّنْبِيهِ مِنْ ثَابِتِ هَدَى

والتحرير أن يقال:

وَفِي هَائِهِ التَّنْبِيهِ كَمِ ثَابِتِ هَدَى

ففيه إبدال حرف الكاف بحرف الميم حتى يشمل هشاماً.

وقال الشاطبي:

وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَكَمْ وَجِيهٌ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَلِّ حَمَلًا

والتحرير أن يقال:

وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَدَعَى خِلَافَ مَنْ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَلِّ حَمَلًا

١٣- زاد المُحرر على قول الشاطبي في باب وقف حَمزة وهشام:

ورثياً على إظهاره وإدغامه

أن نفس الحكم وارد في: «تؤوى، وتؤويه، ورؤيا» وقد أطلق في «التيسير» الوجهين

على السواء.

قال الشاطبي:

ورثياً على إظهاره وإدغامه

والتحرير أن يقال:

ورثياً بخُلفٍ أذغَمْنُ وشَبِهَهُ

١٤- قول الشاطبي في سورة الأعراف: «وفي الكهف حسناه». اعتمد على شهرة حرف

رشدًا الذي فيه الخلاف وهو الذي في قصة نبي الله موسى كما هو بالأعراف كذلك.

قال الشاطبي:

وفي الكهف حسناه وضم حلبيهم

والتحرير قولهم:

وَأَخِرَ كَهْفٍ حَزْ وَضَمُّ حُلَيْبِهِمْ

١٥- في الوقف على هَمْز «للنبيء إن»، «وبيوت النبيء إلا» لقالون إثبات الهمز محققاً لا

قلب الهمز ياء وإدغامها.

قال الشاطبي:

وقالون في الأحزاب في للنبي مع بيوت النبيء الياء شدد مبدلاً

والتحرير قولهم:

وقالون حَالِ الوَصْلِ في للنبي مع بيوت النبيء الياء شدد مبدلاً

١٦- أحكام «الآن» لورش:

ذكر المُحررون في «الآن» لورش تحريراً طويلاً، والثابت في الشاطبية في الآن ثلاث قواعد:

١- قاعدة خاصة وهو قوله:

وما بعد همز الوصل ائت وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهماً تلا

وفيه: أنه استثناء بعضهم من حكم البدل فلا يمدّه كغيره.

٢- قاعدة عامة وهو قوله:

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولاً

.....

ووسطه قوم

ويدخل لفظ «الآن» تحت هذا العموم، ففيه ثلاثة البدل.

٣- قاعدة عامة وهو قوله:

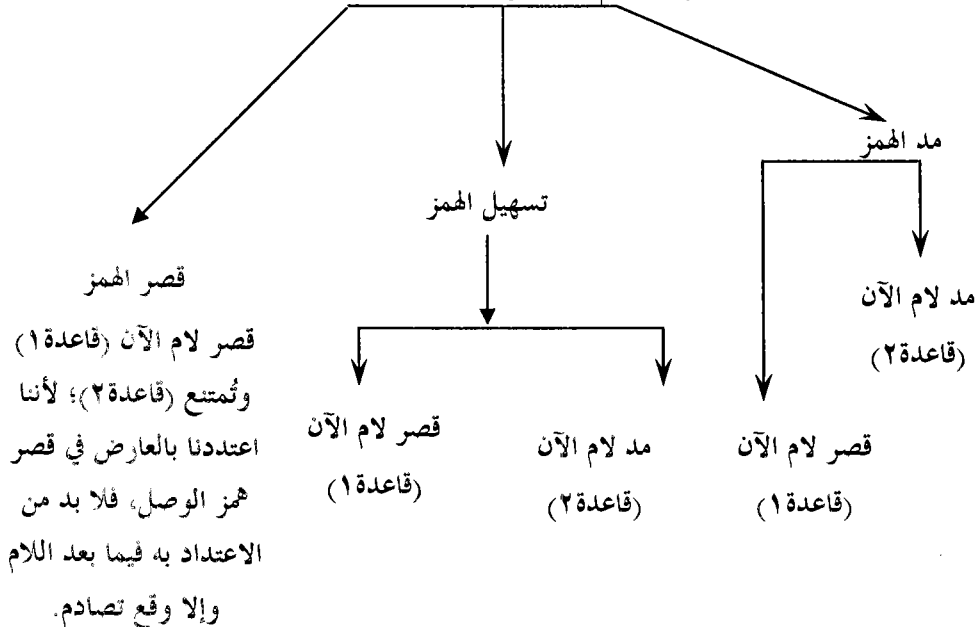
وإن همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام فامدده مبدلاً

فللكل ذا أولى ويقصره الذي يسهل عن كل كالأآن مثلاً

واللام في قراءة نافع وإن حركت بالفتح فالأصل فيها السكون وتحريكها عارض.

وعليه فأحكام «الآن» في يونس إذا قرأت مع بدل آخر كما تؤخذ من الشاطبية هي:

مد البدل الآخر نحو: «آمنت به»، «أو خلفك آية».



فهذه خمسة أوجه ومثلها على التوسط فتكون عشرة أوجه.

أما على قصر البدل الآخر فلا يتأتى على القاعدتين إلا ثلاثة أوجه؛ فجملة الأوجه ثلاثة عشر وجهًا؛ تسع بقصر اللام، واثنان بتوسط اللام، واثنان بمد اللام، وزاد الإمام ابن الجزريّ توسط همز الوصل، ولا يظهر من الشاطبية للقاعدة الثالثة، ثمّ قد رده المتولي في «الروض» فراجعه، وقد نظمت هذه الأوجه بقولي:

وَتَسْعُ بِقَصْرِ اللَّامِ فِي الْآنَ إِنْ ضُرِبَ ثَلَاثٌ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي بَدَلِ جَلَا
وَتَوْسِيطِ لَامٍ زِدَّةً عِنْدَ تَوْسُطِ وَرِزْدَ مَدَّةً بِالْمَدِّ مَاذَا مُسَهَّلَا

١٧- في الوقف على «اللاء» لورش والبيزي وأبي عمرو، ذكر في الشاطبية: «وقف مسكنًا» أي: يوقف لهم بالياء الساكنة مع المد المشبع، وزاد المُحرر الوقف بالتسهيل مع الروم لهم مع وجهي المد والقصر، وهو مأخوذ من القصيدة في موضع آخر هو قوله:

ورومهم كما وصلهم

١٨- وضح بعض المُحررين قول الشاطبي:

ويدغم فيه الواو والياء مبدلاً إذا زيدتا من قبل حتى يفصلا

فحصر كلمات القرآن التي فيها الواو أو الياء زائدتان بقوله:

قِفْ فِي هَيْئًا مَعَ مَرِيئًا مَعَ بَرِيٍّ دُرِيٍّ نَسِيٍّ قُرُوْ خَطِيئَةٌ حَرَرٍ

فهذه سبع كلمات، وفي غيرها تكون الواو والياء أصليتين.

قال الشاطبي :

وَيُدْغَمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبَدَلًا إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفْصِلَا

والتحرير أن يقال بعده:

هَيْئًا مَرِيئًا مَعَ بَرِيٍّ خَطِيئَةٌ الـ نَسِيٍّ قُرُوْئُمْ دُرِيٍّ انْقِلَا



الفصل الثاني:

ما نقله الشاطبي عن القراء واستدرك على هؤلاء القراء:

مثل الوقف في «أياما» وكذا «ويكأن» ونحوه، وهو استدراك على القراء أنفسهم لا على الشاطبي. وراجع الفوائد المذكورة آخر البحث رقم ٦، ٧، ٨، ٩.

* * *

الفصل الثالث:

ما طالبوا الشاطبي بزيادته على قصيدته، وهو على صنفين:

١- ما كان من طريقه وتركه، مثل: وجه الإظهار مع إبدال الهمز الساكن للسوسي، ومثل وجه الإدغام في «هل تستوي» بسورة الرعد لهشام^(١)، ولا يلزمه ذلك؛ لأنه لا يلزمه أن يروي كل ما جاء من طريقه؛ إذ له الاقتصار على بعضه^(٢).

٢- ما ليس من طريقه نحو: «أئمة» بإبدال الهمزة ياءً محضة ونحو: «لدى» بالكهف بالاختلاس، ونحو إدغام «اللاي يئسن»، ونحو فتح هاء التأنيث في «فطرت» سورة الروم عند الوقف عليها للكسائي، ونحو إظهار «العرش سبيلاً» بسورة الإسراء للسوسي، ونحو الصاد المحضة في كلمة «الصراط المستقيم» بالفاتحة لخلاد، ولا يلزمه الخروج عن طريقه أصلاً، بل له ذلك جوازاً على سبيل الاختيار.

وأنت خبير أن هذه المسائل لا تعتبر استدراكات على الشاطبي -رحمته الله-؛ إذ إنها إما توضيحات منه أو من غيره لكلامه، أو هي استدراكات على القراء الذين روى عنهم، أو إضافات لا يلزم أن يضمنها قصيدته، خاصة الثاني الذي هو خروج عن طريقه، ويتبقى قسماً من التحرير هي معظم ما حرر على الشاطبية.



(١) إذا فرضنا أنها من طريقه إذا هي حكاية من الداني.

(٢) راجع الأصل رقم (٢) من كتاب «تأصيل التحرير» للمؤلف.

الفصل الرابع:

ما زاد فيه الشاطبي وجهًا من اختياره على ما في التيسير أو على طرق التيسير، وفيه أعظم قدر مما حرر على الشاطبية، وهذا هو الذي يسمونه «زيادات القصيد» وقد قبله الأئمة في الحملة وأحسنوا في ذلك، ومن ذلك: قول الإمام الصفاقسي في «غيث النفع» (ص ٢٥٦): ولولا أن الشاطبي ذكر الثلاثة وقرأنا بما لاقتصر على الأول وقول الجعري المنقول عنه في «غيث النفع» (ص ٣٢١) في تقوية زيادة حفص عن عاصم «ضُعِفَ و ضُعُفًا» بضم الضاد في سورة الروم: فإن قلت: كيف خالف من توقفت عليه صحة قراءته؟ قلت: ما خالفه، بل نقل عنه ما قرأه عليه ونقل عن غيره ما قرأه عليه لا أنه قرأ برأيه. اهـ وهذا يقال في حق الشاطبي في زياداته سواء بسواء، وهو مقتضى ما ذكره الخليلي في «حل المشكلات» (ص ٥٠): وقد حث الوفرائي على الاعتناء بالحرز، ومدح الشاطبي، وأوصى على الأخذ بما في كتابه ما عدا المواضع التي أشار إلى ضعفها اهـ. ولكن بعض القراء منع أشياء من هذه الزيادات، والصواب ألا يستدرك على الشاطبي منها شيء لأربعة أسباب:

السبب الأول: أنه يجوز للشاطبي أن يختار كما اختار غيره الأئمة^(١)، وقد أجاز القراء لحفص زيادة «ضُعِفَ - و ضُعُفًا» بضم الضاد في سورة الروم في روايته عن عاصم، وهي اختيار له زاده على رواية عاصم وأجمعوا على اعتماد هذا القراءة وكتبت بها المصاحف مما يعطى الشاطبي الإذن فيما فعل.

السبب الثاني: أن الداني بعد أن ساق طريقه في «التيسير» عقب على ذلك بقوله: «فهذه بعض الأسانيد التي أدت إلينا الروايات رواية وتلاوة». اهـ وهذا يفيد أنه لم يذكر إلا بعض أسانيده لما أورد في «التيسير» لا كلها، فكان على من تعقبوه أن يقولوا لما يخرج فيه عن طريقه إنه خروج منه عن طريقه الذي ذكر إسناده لا على ما لم يذكر إسناده؛ إذ إن كلامه واضح في أن له طرقًا أخرى لما أورد في كتابه لم يذكرها.

(١) راجع الأصل رقم (٢) من كتاب «تأصيل التحرير».

السبب الثالث: أن الشاطبي أشار في قصيدته إلى أنه سيزيد فيها على ما في «التيسير»

فقال:

وألفها زادت بنشر فوائد فلفت حياءً وجهها أن تفضلا

قال ابن القاصح في شرحه لهذا البيت: «من زيادة وجوه وإشارة إلى تعليل وغير ذلك، ومن جملة ذلك باب مخارج الحروف». اهـ

* فائدة هامة في أسانيد الإمام الشاطبي:

اعلم -بارك الله فيك- أن الذي دفعني لكتابة هذه الفائدة: هو أنني سمعت وقرأت لبعض كبار القراء ما يفيد أن أسانيد الإمام الشاطبي تنحصر في طرق تؤدي إلى الإمام الداني فقط، ولذا فيلزم الإمام الشاطبي ألا يخرج عما في كتب الداني، وهذا مخالف للواقع، بل هو مخالف لما في النشر من أسانيد -فما بالك بأسانيد الأخرى التي لم تذكر في النشر- وأسوق لك من هذه الأسانيد التي ذكرها الإمام ابن الجزري في النشر ما يدفع هذا القول.

قال في النشر (ج ١، ص ١٠١) في ذكر أسانيد إلى القراء العشرة:

طريق ابن غصن قرأ بها الشاطبي على النفري على ابن غلام الفرس على أبي الحسن عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع على عبد الله بن سهل على أبي سعيد خلف بن غصن الطائي المصري، وقرأ بها ابن غصن وطاهر وابن سفيان ومكي وابن أبي الربيع وابن نفيس الظلمنكي وابن هاشم ثمانيتهم على الإمام أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك الحلبي، وقرأ على أبي سهل صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب البغدادي الوراق نزيل دمشق.

وقال (ص ١٠٦):

طريق الخياط وهي الثانية عن النحاس قرأ بها الشاطبي على النفري على ابن غلام الفرس على أبي داود على أبي جعفر أحمد بن إسحاق بن إبراهيم الخياط، وقرأ غزوان والشذائي على أبي الحسن بن شنبوذ وقرأ هو والأهناوي والموصلي والخولاني وابن هلال وابن أبي الرجاء والخياط وابن أسامة ثمانيتهم على أبي الحسن إسماعيل بن عبد الله بن عمرو النحاس المصري. فهذه تسع عشرة طريقة إلى النحاس.

وقال (ص ١٢٤):

عن ابن مجاهد من ثماني طرق من قراءة الداني على أبي الفتح، ومن كتاب «التجريد» من طريقين قرأ بها ابن الفحام على عبد الباقي ابن أبي الفتح وقرأ بها على أبيه وقرأ بها ابن الفحام أيضاً على ابن نفيس، ومن كتاب «تلخيص ابن بليمة» من طريقين أيضاً قرأ بها عبد الباقي بن أبي الفتح وابن نفيس ومن قراءة الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفرس على ابن شفيع على ابن سهل على الطرسوسي.

وما ذكرناه كافٍ في إثبات تعدد أسانيد الإمام الشاطبي وعدم انحصارها في طرق الداني.

* فهاهنا مقدمتان:

الأولى: أن أسانيد الشاطبي لا تنحصر في التيسير أو في الداني، بل منها ما يسنده من طريق الإمام الطرسوسي، وهو صاحب كتاب «المجتبى» و«الجزري» صاحب «القاصد»، والأنصاري صاحب «العنوان» وغيرهما وروايته واسعة.

الثانية: أن الشاطبي له الاختيار فيما رواه من طرقه كما هو نهج السابقين من القراء.

فنتج عن هاتين المقدمتين: أن اختيارات الإمام الشاطبي التي خالف فيها الإمام الداني هي من مروياته الواسعة المسندة، وهذا هو اللائق بأئمتنا، بل قد نص الشاطبي على ذلك في قوله: «وألفاظها زادت بنشر فوائد».

ومن المعلوم أن أئمة القراء ومنهم الشاطبي لا يستجيزون القراءة أو الإقراء إلا بما قرعوا به.

السبب الرابع: أن من يمنع أي زيادة من هذه الزيادات عليه أن يمنع كل الزيادات حتى يتبع قاعدة واحدة ولا يتناقض، بل عليه أن يمنع أي زيادة لأحد من القراء عن طريقه.

وأورد لك هذه الزيادات وإن كانت كثيرة حرصاً على الفائدة، وحتى يعلم من يمنع

زيادات الشاطبية ما يلزمه لذلك:

١- طريقه الذي ذكره الداني^(١) بين السورتين لورش السكت وزاد البسملة والوصل.

انظر: (النشر ج ١، ص ٢٦١).

(١) هذا القيد لازم لكل ما أذكره بعد، وأستغني بذلك عن تكريره، وأنه به على أن له طرقاً أخرى لم يذكرها.

- ٢- طريقه الذي ذكره للدوري الوصل وزاد البسمة والسكت. انظر: (النشر ج ١، ص ٢٦٠).
- ٣- طريقه بين السورتين للسوسي السكت وزاد البسمة والوصل. انظر: (النشر ج ١، ص ٢٦٠).
- ٤- طريقة بين السورتين لابن عامر البسمة وزاد السكت والوصل. انظر: (النشر ج ١، ص ٢٦٠). وإن كان اختيار الداني السكت ولكن طريقه البسمة.
- ٥- طريقه في ميم الجمع لقالون الوصل وزاد الإسكان. انظر: (النشر ج ١، ص ٢٧٣).
- ٦- في «آل لوط» للسوسي الإدغام وزاد ذكر الإظهار ولم نقرأ به. انظر: (النشر ج ١، ص ٢٨٢).
- ٧- في نحو: «هو وليهم» الإدغام وزاد ذكر. انظر: (النشر ج ١، ص ٢٨٣).
- ٨- في «الرأس شيئاً» للسوسي الإدغام وزاد الإظهار. انظر: (النشر ج ١، ص ٢٩٢).
- ٩- في «جئت شيئاً» للسوسي الإدغام وزاد الإظهار. (التيسير ص ٢٦).
- ١٠- في «فالمليقات ذكراً» «فالمغيرات صباحاً» لخلاص الإدغام وزاد الإظهار. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٠٠).
- ١١- في «تأمننا» بيوسف الروم وزاد الإثمام. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٠٤).
- ١٢- في «يؤده ونؤته ونصله ونوله» لهشام القصر وزاد الإشباع. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٠٦).
- ١٣- في «يتفه وألقه» لهشام الإشباع وزاد القصر. (التيسير ص ١٦٣، ص ١٦٨).
- ١٤- طريقه في «يتفه» لخلاص الإسكان وزاد الإشباع. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٠٧).
- ١٥- في «يأته» لقالون الصلة وزاد القصر تبعاً للداني. انظر: (النشر ج ١، ص ٣١٠).
- ١٦- «يرضه» لهشام القصر وزاد الإسكان تبعاً للداني. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٠٨).
- ١٧- للدوري الإشباع. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٠٨).
- ١٨- المد المنفصل للدوري المد وزاد القصر. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٢٣).

١٩- لقالون القصر المد. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٢١).

٢٠- مد البدل لورش التوسط وزاد القصر والمد. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٣٩)،

(التيسير ص ٣١).

٢١- «الآن» في (يونس) لورش التوسط وزاد القصر والمد وكذا في (عادًا الأولى)

بسورة النجم. (النشر ج ١، ص ٣٣٩).

٢٢- مد اللين التوسط وزاد المد. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٤٦).

٢٣- سوءات بسورة (الأعراف) لورش التوسط في اللين والبدل وزاد قصر وتوسط

ومد البدل على قصر اللين. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٤٧).

٢٤- «هاتين» بالقصص و«الذين» بسورة فصلت لابن كثير التوسط والإشباع وزاد

القصر. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٤٩). (على ما اختاره المتولي من أن سكوت مؤلف أحد

الكتب عن الحكم في مسألة يفيد أنه يُحوز فيها الأوجه المقروء بها كلها)^(١).

٢٥- نحو: «أأنذركم» لهشام التسهيل مع الإدخال وزاد التحقيق مع الإدخال. انظر:

(النشر ج ١، ص ٣٦٣).

٢٦- لورش الإبدال فقط وزاد التسهيل بلا فصل. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٦٣)

٢٧- «أأنذركم» بسورة فصلت لهشام التسهيل مع الفصل وزاد التحقيق مع الفصل.

انظر: (النشر ج ١، ص ٣٧٠).

٢٨- «أنذا ما مت» لابن ذكوان الاستفهام وزاد الإخبار. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٧٢).

٢٩- «أئمة» لهشام القصر وزاد الإدخال تبعًا للداني. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٨٠).

٣٠- نحو: «أؤنبئكم» لأبي عمرو التسهيل مع القصر وزاد الفصل. انظر: (النشر ج ١،

ص ٣٧٥).

٣١- لهشام التحقيق مع الفصل وزاد التحقيق مع القصر كذا زاد «أؤنبئكم» كحفص

و«أؤنزل» و«أؤلقي» كقالون. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٧٥).

(١) انظر: الأصل الثاني عشر من «تأصيل التحرير» للمؤلف.

- ٣٢- «أشهدوا» لقالون التسهيل مع الإدخال وزاد مع القصر. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٧٦).
- ٣٣- «بالسوء إلا» لقالون والبيزي الإبدال مع الإدغام وزاد التسهيل في الأولى مع المد والقصر. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٨٣).
- ٣٤- نحو: «جاء أحد» لورش وقنبل التسهيل في الثانية وزاد إبدالها ألفاً مدية. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٨٤).
- ٣٥- «هؤلاء إن» و«البعاء إن» لورش إبدال همزة ياءً مكسورة ويسهل غيرها وزاد تسهيل الثانية وإبدالها ياء مدية. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٨٥).
- ٣٦- «جاء آل» لورش على التسهيل توسط البدل وزاد قصره ومده. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٣٩).
- ٣٧- في نحو: «يشاء إلى» لورش والدوري والبيزي الإبدال وزاد التسهيل، ولقالون وقنبل، والسوسي التسهيل وزاد الإبدال. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٨٨).
- ٣٨- طريقه في «أرأيت» لورش التسهيل وزاد الإبدال. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٩٨).
- ٣٩- «لأعنتكم» للبيزي التسهيل وزاد التحقيق. انظر: (النشر ج ١، ص ٣٩٩).
- ٤٠- «هأنتم» لورش التسهيل وزاد الإبدال. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٠٠).
- ٤١- «اللاء» للسوسي التسهيل وزاد الإبدال وطريقه في «اللاء» للدوري والبيزي الإبدال وزاد التسهيل. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٠٤).
- ٤٢- باب «يأس» طريق التيسير للبيزي بالقلب والإبدال «يأس» وزاد له وجه «يأس» كباقي القراء. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٠٥).
- ٤٣- «كتابه إني» لورش التحقيق وزاد النقل. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٠٩).
- ٤٤- طريقه في سكت خلف السكت في «أل وشيء» فقط، وزاد والساكن المفصول. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٢٠).
- ٤٥- خلاد ترك السكت وزاد سكت «أل وشيء». انظر: (النشر ج ١، ص ٤٢٢).

- ٤٦- الوقف على نحو: «من أجر» لحمزة التحقيق وزاد النقل والسكت. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٣٥).
- ٤٧- «الأرض» لخلف السكت وزاد النقل، ولخلاف النقل وزاد السكت. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٣٤، ص ٤٨٦).
- ٤٨- «شيئاً» لخلف النقل وزاد الإدغام، ولخلاف الإدغام وزاد النقل. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٤٠).
- ٤٩- المتوسط بزائد لخلف التحقيق وزاد التسهيل، ولخلاف التسهيل وزاد التحقيق. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٨٧).
- ٥٠- «السماء» لحمزة القصر والمد وزاد التوسط. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٧٣، التيسير ٣٨).
- ٥١- «ولقد زينا» لابن ذكوان الإظهار وزاد الإدغام. انظر: (النشر ج ٢، ص ٤).
- ٥٢- «بل طبع» لخلاف الإدغام، «واختاره اللداني» وزاد الإظهار. انظر: (النشر ج ٢، ص ٧).
- ٥٣- «يعذب من» بالبقرة لابن كثير الإظهار وزاد الإدغام. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٠).
- ٥٤- «اركب معنا» لقالون والبيزي الإظهار وزاد الإدغام [تبعاً لللداني]، ولخلاف الإدغام وزاد الإظهار. انظر: (النشر ج ٢، ص ١١-١٢).
- ٥٥- طريقه في «يلهث ذلك» بالأعراف لقالون الإظهار وزاد الإدغام [تبعاً لللداني]. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٤).
- ٥٦- «يس والقرآن» لورش الإظهار وزاد الإدغام. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٧، والعزو للمتولي ص ٧٢).
- ٥٧- «مخلقكم» بالمرسلات الإدغام المحض وزاد إبقاء الصفة [على ما اختاره المتولي فيما أشرنا إليه قريباً من أن الشاطبي سكت فيكون الحكم مطلقاً]^(١). انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٠).
- ٥٨- «ماليه هلك» بالحاققة لورش الإظهار وزاد الإدغام. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢١).

(١) راجع التعليق السابق.

- ٥٩- «التوراة» لقالون الفتح وزاد التقليل [تبعًا للداني]. انظر: (النشر ج ٢، ص ٦١).
- ٦٠- ذوات الياء لورش التقليل وزاد الفتح [تبعًا للداني]. انظر: (النشر ج ٢، ص ٤٨).
- ٦١- نحو «ضحاهها» لورش. انظر: (النشر ج ٢، ص ٤٩).
- ٦٢- «أراكمهم» لورش. انظر: (النشر ج ٢، ص ٤١).
- ٦٣- «الجار جبارين». انظر: (النشر ج ٢، ص ٥٦، ص ٥٨).
- ٦٤- «بشراي» لأبي عمرو الفتح وزاد التقليل والإمالة. انظر: (النشر ج ٢، ص ٤٠).
- ٦٥- نحو: «القرى التي» للسوسي الإمالة وزاد الفتح. انظر: (النشر ج ٢، ص ٧٧).
- ٦٦- «أدراك» لابن ذكوان الفتح وزاد الإمالة. انظر: (النشر ج ٢، ص ٤١).
- ٦٧- «رأه» لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح. انظر: (النشر ج ٢، ص ٤٦)، وانظر: (بدائع البرهان ص ١٩٤ للأزميري - مخطوط).
- ٦٨- زاد «غير الأولى» لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح. انظر: (النشر ج ٢، ص ٦٠).
- ٦٩- «حمارك والحمار» لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح. انظر: (النشر ج ٢، ص ٥٦).
- ٧٠- «هار» لابن ذكوان الفتح وزاد الإمالة [تبعًا للتيسير]. انظر: (النشر ج ٢، ص ٥٧).
- ٧١- «المحراب» المنصوب لابن ذكوان الإمالة وزاد الفتح. انظر: (النشر ج ٢، ص ٦٤).
- ٧٢- طريقه في «عمران - والإكرام، وإكراههن» لابن ذكوان الفتح وزاد الإمالة. انظر: (النشر ج ٢، ص ٦٤).
- ٧٣- «ضعافًا» و«آتيك» لخلاد الفتح وزاد الإمالة. انظر: (النشر ج ٢، ص ٦٣، ص ٦٤).
- ٧٤- طريق التيسير في إمالة هاء التأنيث للكسائي الإمالة عدا الألف، واختار الداني والشاطبي الفتح عدا المتفق على إمالته، فزاده في الشاطبية مع الإمالة عدا الألف. انظر: (النشر ج ٢، ص ٨٤).
- ٧٥- طريقه في «ذكرًا» وبابه لورش التفخيم وزاد الترقيق. انظر: (النشر ج ٢، ص ٩٥).
- ٧٦- طريقه في «حيران» الترقيق [تبعًا لاختيار الداني في التيسير]. انظر: (النشر ج ٢، ص ٩٧).

- ٧٧- نحو: «نرى الله» للسوسي تغليظ اللام وصلماً عند إمالة راء نرى [وهو اختيار الشاطبي] وزاد الترقيق (على أساس أن الشاطبي ساكت عن هذا الحكم على اختيار المتولي من أن سكوت مؤلف أحد الكتب عن حكم من أحكام القراءة يفيد أنه يجيز فيه كل الأوجه). انظر: (النشر ج ٢، ص ١١٦)، وانظر: (تأصيل التحرير للمؤلف).
- ٧٨- الوقف على نحو: «لم» للبزي حذف الهاء وزاد إثباتها. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٣٤).
- ٧٩- «محيائي» لورش الإسكان وزاد الفتح [تبعاً لورش نفسه]. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٧٢).
- ٨٠- «ولي دين» (بالكافرين) للبزي إسكان الياء وزاد فتحها [تبعاً للداني]. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٧٤).
- ٨١- «الداع إذا دعان» لقالون الحذف وزاد الإثبات في الحاليين. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٨٣).
- ٨٢- «يناد المناد» بقاف لابن كثير الإثبات في «يناد» وزاد الحذف. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٤٠).
- ٨٣- «نرتع» بيوسف لقبيل الحذف وزاد الإثبات. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٨٧).
- ٨٤- «تسألني» (الكهف) لابن ذكوان الإثبات وزاد الحذف. انظر: (النشر ج ٢، ص ٣١٢).
- ٨٥- «آتان» (النمل) وفقاً لقالون وأبي عمرو وحفص الإثبات وزاد الحذف. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٨٨).
- ٨٦- «عندي أولم» بسورة القصص لابن كثير الإسكان للبزي والفتح لقبيل وأطلق لهما الخلاف. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٦٥).
- ٨٧- «التلاق والتناد» لقالون الحذف وزاد الإثبات. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٩٠).
- ٨٨- «أكرمن وأهانن» لأبي عمرو الحذف وزاد الإثبات. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٩١).

- ٨٩- «الواد» لقبيل الإثبات وزاد الحذف [تبعاً للداني]. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٩١).
- ٩٠- «بارئكم» للدوري الإسكان وزاد الاختلاس. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢١٢).
- ٩١- «إبراهيم» (بالقوة) لابن ذكوان الياء وزاد الألف. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٢١).
- ٩٢- حركة التنوين في نحو: «محظوراً انظر» لابن ذكوان الكسر وزاد الضم في كلمتين هُما «برحمة ادخلوا» بالأعراف و«شجرة خبيثة احتثت» بإبراهيم. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٢٥).
- ٩٣- «بيصط» (البقرة) لابن ذكوان السين وزاد الصاد و«بصطة» (الأعراف) الصاد وزاد السين. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٢٩).
- ٩٤- «بيصط وبصطة» لخلاد الصاد معاً وزاد السين. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٣٠).
- ٩٥- «كتتم تمنون» و«ظلمت تفكهون» للبزي التخفيف للتاء «في تمنون - تفكهون» وزاد التشديد. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٣٤).
- ٩٦- «ولا تحسبن» لهشام الخطاب وزاد الغيب. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٤٤).
- ٩٧- «أتحاجوني» بالأنعام لهشام التخفيف للنون وزاد التثقيب. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٦٠).
- ٩٨- طريقه في (بيئس) بالأعراف لشعبة على وزن «فيعل» وزاد على وزن «فيعيل» [تبعاً لشعبة نفسه]. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٧٢).
- ٩٩- «ولا أدراكم» بسورة يونس «ولا أقسم» بسورة القيامة للبزي بحذف الألف وزاد إثباتها. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٨٢).
- ١٠٠- «هئت» بيوسف لهشام فتح التاء وزاد ضمها. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٩٤).
- ١٠١- «أفئدة» بإبراهيم لهشام إثبات الياء وزاد حذفها. انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٩٩).
- ١٠٢- «لنحزين» بسورة النحل لابن ذكوان بالياء وزاد النون [خالف الداني روايته اختياراً وتبع الشاطبي روايته بالنون واختياره بالياء]. انظر: (النشر ج ٢، ص ٣٠٥).
- ١٠٣- «قال آتوني أفرغ عليه» بسورة الكهف لشعبة الوصل وزاد القطع. انظر: (النشر ج ٢، ص ٣١٥).

- ١٠٤- «لأهب لك» بمریم لقالون الهمز وزاد الياء . انظر: (النشر ج ٢، ص ٣١٧).
- ١٠٥- طريقه في «تخرجون» بالروم لابن ذكوان بالبناء للمعلوم وزاد بالبناء للمجهول.
انظر: (النشر ج ٢، ص ٢٦٨)، (التيسير ص ١٧٥).
- ١٠٦- وطريقه في «ضعف وضعفاً» بالروم فتح الضاد وزاد ضمها تبعاً لحفص. انظر:
(النشر ج ٢، ص ٣٤٥).
- ١٠٧- «كسفاً» بالروم لهشام سكون السين وزاد فتحها. انظر: (النشر ج ٢،
ص ٣٠٩).
- ١٠٨- «إلياس» بالصفات لابن ذكوان وصل الهمز وزاد قطعها. انظر: (النشر ج ٢،
ص ٣٥٧).
- ١٠٩- «بالسوق» بصاد لقنبل بدون واو بعد الهمز وزاد الواو. انظر: (النشر ج ٢،
ص ٣٣٨).
- ١١٠- «لما» بالزخرف لهشام بالتخفيف وزاد التشديد [تبعاً للداني]. انظر: (النشر ج ٢،
ص ٢٩١).
- ١١١- «لتندر» بسورة الأحقاف للبيزي الخطاب وزاد الغيب تبعاً للداني. انظر: (النشر
ج ٢، ص ٣٧٤).
- ١١٢- طريقه في «أنفاً» بسورة القتال للبيزي مد الهمزة وزاد قصرها تبعاً للداني. انظر:
(النشر ج ٢، ص ٣٧٤).
- ١١٣- المصيطرون بالطور لحفص الصاد وزاد السين تبعاً للداني. انظر: (النشر ج ٢،
ص ٣٧٨).
- ١١٤- «المصيطرون» بالطور لخلاد بالإشمام وزاد محض الصاد تبعاً للداني. انظر:
(النشر ج ٢، ص ٣٧٨).
- ١١٥- «المنشآت» بالرحمن لشعبة كسر الشين وزاد فتحها تبعاً للداني. انظر: (النشر
ج ٢، ص ٣٨١).

- ١١٦- «يطمئن» بالرحمن للكسائي ضم الأولى وكسر الثانية لراويه وزاد إطلاق ضم أيهما تشاء وضم الأولى للدوري مع ضم الثانية لئيث وضم الأولى لئيث [وهو نصه]. انظر: (النشر ج ٢، ص ٣٨١).
- ١١٧- «انشزوا» بالمجادلة لشعبة كسر الشين وزاد ضمها في الموضعين. انظر: (النشر ج ٢، ص ٣٨٥).
- ١١٨- «تكون دولة» بالحشر لهشام التأنيث والرفع وزاد التذكير والرفع. انظر: (النشر ج ٢، ص ٣٨٦).
- ١١٩- «تؤمنون» «تذكرون» بالحاقة لابن ذكوان الخطاب وزاد الغيب [وقال الداني وهو الصحيح]. انظر: (النشر ج ٢، ص ٣٩٠).
- ١٢٠- «لبداً» في الجن لهشام ضم اللام وزاد كسرهما. انظر: (النشر ج ٢، ص ٣٩٢).
- ١٢١- طريقه في الأربع الزهر إجراؤها كغيرها إذ إن ذا اختيار الداني واختار هو تخصيصها بحواز زيادة السكت للواصل بين السورتين وزيادة البسمة للساكت بين السورتين. انظر: (النشر ج ١، ص ٢٦١).
- ١٢٢- «سلاسلا» بالإنسان لحفص إثبات الألف وزاد حذفها ولليزي حذف الألف وزاد إثباتها ولابن ذكوان حذف الألف وزاد إثباتها. انظر: (النشر ج ٢، ص ٣٩٥).
- ١٢٣- طريقه في «راه» بالعلق لقبيل القصر [وقطع به في التيسير] وزاد المد. انظر: (النشر ج ٢، ص ٤٠٢).
- ١٢٤- التكبير لقبيل المنع وزاد إثباته. انظر: (النشر ج ٢، ص ٤١٧).
- ١٢٥- لليزي دون تهليل وزاد التهليل. انظر: (النشر ج ٢، ص ٤٢٩).
- ١٢٦- أول الضحى وزاد آخر الضحى. انظر: (النشر ج ٢، ص ٤١٨).
- وهذه الزيادات كلها لا يجر على الشاطبي بمنعها؛ إذ قد أجاز القراء زيادات غيره عن طرقهم اختياراً فتطرد هذه القاعدة للشاطبي؛ إذ يلزم من منعه من ذلك منع حفص من القراءة بضم الضاد في «ضعف وضعفاً» (بسورة الروم) واللازم باطل فاللزوم مثله باطل، وكذلك يلزمه أن يمنع كل هذه الزيادات التي ذكرتها وكلاهما يصعب التزامه بل يمتنع.

ويضاف لذلك ما أورد عليه بوجوب الترقيق في «فصلاً» على قصر البدل لورش، ومنع تسهيل «الذكرين» على قصر البدل لورش، وذلك أن كانا من طريق ابن غلبون ولم نضمهما مع ما سبق لأنه زاد طريق ابن غلبون على طريق الداني عن ابن خاقان، فإذا زاد على طريق ابن غلبون زيادة أخرى فهو في نفس المعنى ولم يسند في «التيسير» لورش إلا طريق ابن خاقان بتوسط البدل.

ويبقى زيادات للشاطبي لا يؤخذ بها، ولكن العلة في ذلك ليس لكونها زيادات بل لأنها لم تصح عن زادا عنهم أو لأن ابن الجزري منعها ولم يضمها في «طيبة النشر» فانقطع إسنادها؛ لأننا نقرأ الشاطبية من طريق ابن الجزري، ويأتي ذكرها في الباب الثاني.

الفصل الخامس:

* وهو الذي خالف فيه طريقه اختياريًا لا أنه زاد على طريقه، ويشمل:

١- يقرأ في الإدغام الكبير للوسوسي فيما صح قبله ساكن نحو: «من بعد ذلك»، وكذا يقرأ في: «نعما» بالبقرة والنساء لقالون وأبي عمرو وشعبة، و«تعدوا» في النساء، و«يهدي» في يونس لقالون، و«يخصمون» في يس لقالون وأبي عمرو بإخفاء الحركة، وطريقه الإسكان المحض؛ وذلك لأن اختيار المغاربة الاختلاس لصعوبة القراءة بساكنين صحيحين متتاليين وخالفهم أهل المشرق. (النشر ج ١، ص ٢٩٩)، (النشر ج ٢، ص ٢٣٥، ٢٥٢، ٢٨٣، ٣٥٤)

٢- طريقه في «أسفى» في سورة يوسف الفتح واختار التقليل. (النشر ج ٢، ص ٥٤).

٣- طريقه في مراتب المد أربع مراتب واختار التوسط والإشباع. انظر: (النشر ج ١، ص ٣١٩).

٤- طريقه في «فبشر عباد» بسورة الزمر للوسوسي الحذف واختار الإثبات. انظر: (النشر ج ٢، ص ٩٨١).

٥- طريقه في الوقف في نحو: «سئل»، و«يطفئوا» لخلف عن حمزة الأخذ بمذهب سيبويه وترك مذهب الأخفش لعدم أخذ ابن غلبون به وأجازه الشاطبي. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٤٤، ٤٤٥).

- ٦- طريقه في الوقف الرسمي لخلف عن حمزة منعه؛ لأن ابن غليون لم يأخذ به وأجازه الشاطبي. انظر: (النشر ج ١، ص ٤٦٠).
- ٧- طريقه في ذي رعين نحو: «الأبرار» لخلاد عن حمزة الإضجاع واختار التقليل. انظر: (النشر ج ٢، ص ٥٨).
- ٨- طريقه في «أرهطي أعز» بسورة هود لهشام فتح الياء واختار الإسكان [تبعاً للداي]. انظر: (النشر ج ٢، ص ١٦٦).
- ٩- طريقه في «ها و يا» أول سورة مريم لقالون الفتح واختار التقليل تبعاً للداي. انظر: (النشر ج ٢، ص ٦٧).
- وهذا النوع يقرأ فيه باختيار الشاطبي جزءاً. حدثني شيخي فضيلة العلامة محمد عيد عابدين أنه أثناء تدريسه بمعهد القراءات للشاطبية مر عليه في الفصل فضيلة العلامة الشيخ عامر عثمان وهو يشرح كلمة «يخصمون» بسورة يس وما فيها من القراءات من نظم الشاطبية والتحرير عليها، قال: فسألت الشيخ عامر: أيهما أقرأ؟ فقال: اقرأ ما في الشاطبية. اهـ وهو الأظهر؛ لأنه الذي أقرأ به الشاطبي تلامذته بمضمن قصيدته، ويؤيده قول ابن الجزري في النشر (ج ٢، ص ١٨٤) بعد أن حكى اختياراً للداي: (وإذا كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ؟). اهـ
- فالاقتصار على اختيار الشاطبي أولى كما نقتصر في القراءة على فتح كلمة «الناس» لدوري أبي عمرو من سبعة ابن مجاهد مراعاة لاختياره ولم يقرأ من طريق اليزيدي إلا بالإمالة. انظر: (النشر ج ٢، ص ٦٢)، وأما زيادة القراءة بما في طريقه وليس اختياراً له، فالظاهر أنه إذا أقرأه بها شيخه وصحت من «طيبة النشر» جاز له ذلك كما قرأ، وتكون اختياراً ممن بعد الشاطبي كما ينسب المتولي إمالة «الناس» لسبعة ابن مجاهد، وكما نقرأ لحفص عن عاصم بالفتح في «ضعف وضعفاً» في سورة الروم كي يوافق ما أخذه عن شيخه وبالضم كي يوافق اختياره كما أفتى بذلك أبو عمرو الداوي. انظر: (النشر ج ٢، ص ٣٤٥). والله أعلم.

الباب الثاني

في اختصار ما يلزم من التحرير

اعلم أنه بعد التفصيل الذي مر يلزم من التحرير ما يلي:

أولاً: سبع مسائل كلها في الشاطبية فلا تحتاج لحفظ شيء زائد عنها؛ وهي:

١- إبدال الهمزة في كلمة «بارئكم» للسوسي ياءً محضة.

٢- ترك الهمز في كلمة «شركائي» بالنحل للبري.

٣- قصر هاء السكت في كلمة «اقتده» بالأنعام لابن ذكوان.

٤- فتح الدال في كلمة «مردفين» بسورة الأنفال لقبيل.

٥- الوقوف بالياء بدلاً من الهمز في كلمة «تبوءا» بيونس لحفص.

٦- تخفيف كلمة «تَبَّعَانَّ» لابن ذكوان في سورة يونس فتقرأ: «تَبَّعَانَّ».

٧- إمالة السين من كلمة «نحسات» بسورة فصلت لأبي الحارث.

وهذه المسائل لم يقرئ بها الشاطبي وأشار لضعفها في النظم فلا تعتبر استدراكات عليه.

أما جملة ما يلزم حفظه من خارج الشاطبية فهو سبع وعشرون مسألة تحريرية منها ثمانية عشر توضيحاً سردتها لك في الباب الأول فراجعها، ثم أعقبها بالزيادات التي لم يصحها ابن الجزري ولم يقرئ بها وحيث إننا نقرأ الشاطبية من طريق ابن الجزري فلا نقرأ بها وهي تسع مسائل زاداها الشاطبي على طريقه ولم تصح هي:

١٩- طريقه في «يؤاخذكم» لورش القصر وزاد جواز التوسط والمد ولم يصح عن

ورش. (النشر ج ١، ص ٣٤٠).

قال الشاطبي:

وما بعد همز الوصل انت وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهماً تلا

التحرير أن يقال:

يؤاخذكم أيضاً مع انت ونحوه ويغض له الآن مستفهماً تلا

٢٠- طريقه هو إمالة المنون نحو: «هدى» عند الوقف (وقد حكى أبو العلاء والمهدوي وصاحب التذكرة وأبو معشر وسط الخياط الإجماع على الإمالة في ذلك) وزاد جواز الفتح ولم يصح. (النشر ج ٢، ص ٧٥).

قال الشاطبي:

وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا

والتحرير أن يقال:

وقد ميّلوا قطعاً هدىً وشيئهاً ودأ عند وقف كيف كان فأسجلا

٢١- طريقه في «وجبت جنوبها» سورة الحج لابن ذكوان الإظهار وزاد الإدغام ومنعه ابن الجزري لأنه انفرادة. (النشر ج ٢، ص ٦).

قال الشاطبي:

وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا

والتحرير أن يقال:

وفي وجبت أظهر لئاه معلولاً

٢٢- طريقه في «يا» بسورة مريم للسوسي الفتح وزاد التقليل ولم يصح، ومنعه ابن الجزري. انظر: (النشر ج ٢، ص ٦٩).

قال الشاطبي:

وكم صحبة يا كاف والخلف ياسر

والتحرير أن يقال:

وكم صحبة إضجاع ياء بمرم

٢٣- طريقه في «رأي» للسوسي إمالة الهمزة فقط وزاد إمالة الراء ولم يصح. (النشر ج ٢، ص ٤٥).

قال الشاطبي:

وفي همزه حسن وفي الراء يحسلا

مصيب وعن عثمان في الكل قللا بخلف وخلف فيهما مع مضم

والتحرير أن يقال:

وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَمَعَ رَا فَمَيِّلا

مصيب وعن عثمان في الكل قللا أَوْ افْتَحَهُمَا إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ ثَلَاثُهُمَا

٢٤- طريقه في «نأى» للسوسي فتح الهمزة وزاد إمالتها وهي انفرادة لم تصح. (النشر

ج ٢، ص ٤٣).

قال الشاطبي:

..... نَأَى شَرَعَ يَمُنُ بِاخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٍ

والتحرير أن يقال:

..... نَأَى فَصَلَتْ شَافٍ أَمَالًا وَشُعْبَةٍ

٢٥- طريقه في «رأى» قبل الساكن لشعبة إمالة الراء وزاد إمالة الهمزة ولم يصح،

وطريقه في «رأى» قبل الساكن للسوسي فتح الراء وزاد إمالتها ولم يصح. انظر: (النشر ج ٢،

ص ٤٦).

قال الشاطبي:

وبل السكون الرا أمل في صفا يد بخلف وقل في الهمز خلف يقي صلا

والتحرير أن يقال:

وبل السكون الرا أمل في صفا ودَا يَنْخُرُ رَأَى الشَّمْسِ الَّذِينَ فَحَصَلَا

٢٦- طريقه في «يوارى وأواري» الفتح وزاد الإمالة وهي انفرادة للداني ذكرها حكاية

ولم يقرأ بها، وهي غير مقبولة من العلماء، وانقطع إسنادها لاختيار ابن الجزري ردها. انظر:

(النشر ج ٢، ص ٣٩).

قال الشاطبي:

يوارى أوارى في العقود بخلفه ضِعَافًا وَحَرَفًا التَّمْلِ آتِيكَ قَوْلًا

والتحرير أن يقال:

يوارى أوارى افْتَحَ فَحَسَبُ وَمَيَّلَنَ ضِعَافًا مَعًا فِي التَّمْلِ آتِيكَ قَوْلًا

٢٧- طريقه في « كيدون » بالأعراف لهشام الإثبات في الحالين وزاد الحذف وقفًا ووصلًا، وصحح ابن الجزري الحذف وقفًا من غير طريقه، فأما الحذف وصلًا فلم يصححه. (النشر ج ٢، ص ١٨٤).

قال الشاطبي:

وكيدون في الأعراف حج ليحملا بخلف وتؤثوني بيوسف حقه

والتحرير أن يقال:

وَيَكِيدُونَ حَزْ لَدَا خُلْفٌ وَقَفٍ وَأَسْجَلًا يَوْصَلُ وَتَوُثُونِي يُوَسِّفُ حَقُّهُ



الباب الثالث

فوائد

- ١- ذهب الإمام ابن الجزري وتبعه المتأخرون قاطبة إلى أن قول الشاطبي:
 وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد مازال أعدلا
 يحب تقييده بما يبقى فيه أثر الهمز كأن يغير الهمز بالتسهيل بين أو الإبدال، أما إذا
 حذف فالقصر أولى من المد؛ ولذلك زاد المحررون على الشاطبية:
 إذا أثر الهمز المغير قد بقي ومع حذفه فالقصر كان مفضلاً
 وهو ما عبر عنه الإمام ابن الجزري في «طية النشر» بقوله:
 والمد أولى إن تغير السبب وبقي الأثر أو فاقصر أحب
 ولا ينبغي أن يعتبر هذا تحريراً يلغي به مذهب الشاطبي لأنه ذكر في «النشر»^(١) أن المد أولى
 بكل حال في مذهب الداني والشاطبي؛ وذلك أنه عمل بالأصل لا بالعارض، فما في الشاطبية هو
 مذهب الشاطبي وله دليل عليه ولم يفت ذلك الشاطبي فيحتاج إلى إصلاح الخرق ممن بعده. فإن
 قلت: فكيف تقرأ؟ قلت: أقرأ بمذهب الشاطبي والداني؛ لأنه مضمن القصيد، ثم إن شئت قرأت
 بمذهب ابن الجزري كاختيار ممن بعد الشاطبي ولا يلغي مذهب الشاطبي باختيار من بعده.
- ٢- إطلاق الشاطبي الحكم في نحو: «هؤلاء إن» لقالون يفيد أن فيه أربعة أوجه، وقد
 ذكر في النشر أن الأوجه الأربعة جائزة لكنه ضعف قصر المتصل الواقع قبل الهمز المسهل مع مد
 المنفصل، فرد عليه الإمام المتولى^(٢) وأجاد الرد بما هو ملزم لكل منصف، فالصواب أن الأوجه
 الأربعة جائزة ولا ضعيف فيها.

(١) انظر: النشر (ج ١، ص ٣٥٤).

(٢) انظر: الروض النضير - مخطوط (ص ٩٩).

٣- في وقف حَمزة على نحو: «فأووا»، و«الهدى اثنا» يفهم من كلام بعض شراح الشاطبية أن فيها وجهين لحمزة: التحقيق والتسهيل، والصواب أن ليس لحمزة في هذين المثالين إلا التسهيل بالإبدال فقط؛ إذ إن المطلع على علم الصرف يعلم أن الهمزة في هذين المثالين متوسطة بنفسها لأنها مسبوقة بهمزة وصل فهي كالمهمزة في كلمة «يأمر» وتسهيلها هو ما قرره ابن الجزري في «النشر»^(١) وإن كان قد أوردتها تحت مصطلح المتوسط بغيره، ولكن كلامه لا يفيد إلا التسهيل وجهًا واحدًا فلعله بالنظر إلى أصل الكلمة وإلا فإنها كالمهمزة في كلمة «يأمر» أي: متوسطة بنفسها.

٤- حرر بعض العلماء على الشاطبية بقوله:

وما ميّل الشيخان الأزرق قللاً
سوى في الربا مرضاة مشكاة مع كلاً

وذكر آخرون نفس المعنى بأبيات أخرى و«الأزرق» مقصود به: راوي ورش، وهذا التحرير مشكل؛ لأننا لو حملناه على عمومه فسوف يشمل تقليل النون من «نأى» بالإسراء وفصلت لورش؛ لأن خلفاً والكسائي يُميلانها، ويشمل تقليل «أنصاري» لورش؛ لأن دوري الكسائي يُميلها، وقد أحصيت ما يقع به إشكال بسبب هذا التحرير فبلغ ثمانية وعشرين حرفاً يُميلها حمزة أو الكسائي أو أحد رواهما ولم يقللها ورش.

أما إذا حملنا هذا التحرير على أنه مقصود به ذوات الياء والواو فيراعى أن «كلاهما» تحتمل أن تكون قد أميلت؛ لأنها ذات ياء أو للكسرة الواقعة في الكاف.

٥- حرر بعض الفضلاء على الشاطبية أن كلمة «بشرر» بسورة المرسلات ترقق وقفًا كما ترقق وصلًا، والظاهر من الشاطبية هو ذلك لقوله:

وفي شرر عنه يرقق كلهم

فأطلق الحكم وقفًا ووصلًا.

٦- ذكر الشاطبي أن المنقول عن القراء في الوقف على «أياما» بسورة الإسراء هو الوقف على «أيًا» لحمزة والكسائي وعلى «ما» لسواهما، وذهب ابن الجزري إلى تجويز ذلك للقراء السبعة،

(١) انظر: النشر (ج ١، ص ٤٧٢)، وشرح ابن القاصح على الشاطبية (ص ٩٠).

والصواب ألا يعتمد مذهب ابن الجزري وحده ويحجر به على الشاطبي فإن نقل الشاطبي معتبر، وإذا ذهب مثل أبي عمرو البصري إلى الوقف على (أياما) فلا يهمل مذهبه خاصة وقد ذكر ابن الجزري في الدرّة وقد ألفها بعد «الطيبة» في قوله :

وأيًا بأيامًا طوى وبأفداً

تخصيص الجواز عن بعض القراء وهو رويس ومنعه لخلف العاشر، فالصواب اعتماد هذه الاختيارات كلها والقراءة بها، ولا يحجر على الشاطبية في ذلك.

٧- ومثل ذلك الوقف على «ويكأن»، ونقل الشاطبي الوقف على الياء أي: (وي) للكسائي والوقف على الكاف أي: (ويك) لأبي عمرو وهما إمامان في النحو من القراء، فلا يعتمد اختيار ابن الجزري وحده ويلغى اختيار هذين الإمامين، فالحكم في هذه المسألة كما في سابقتها.

٨- في الوقف على «تترًا» لأبي عمرو، حيث إنه يقرأها بالتنونين يختار الإمام ابن الجزري الفتح على أساس أن الألف مبدلة من التنوين، ويختار غيره الإمالة على أنها لام الكلمة الأصلية وأصلها ياء، والشاطبي ساكت عن هذا، فالصواب ذكر المذهبين وعدم اعتماد الفتح فحسب؛ لأنه لا يمكن نقض مذاهب المجتهدين قبل ابن الجزري.

٩- وكذلك في الوقف على «كلتا» في الكهف اختار ابن الجزري الفتح ولكن ينبغي ذكر المذهبين وعدم إلغاء الاجتهاد السابقين.

١٠- اختار الإمام الجعيري في كلمة «يأته» بسورة طه لهشام أن قصر الهاء من «زيادات القصيد» لاحتمال كلام الشاطبي لذلك، والصواب ما اختاره أبو شامة من أن ما يوهمه النظم متروك؛ لأن حمل كلام الشاطبي على المعتمد الذي اعتمده الناس هو الصواب، وكلام أبي شامة أصوب؛ لأن القرآن لا يقرأ بالاحتمال؛ ولأن أبا شامة تلميذ العلم السخاوي وهو تلميذ الشاطبي فهما أولى بإدراك مقصوده.

١١- اختلف قول المحررين في رواية قالون إذا اجتمعت كلمة «التوراة» مع المد المنفصل مع ميم الجمع هل يقرأ فيها بثمانية أوجه؛ أي: بكل الأوجه المحتملة أم بخمسة أوجه كما نظمته

بقولي في منع ثلاثة أوجه:

لقالون في التوراة منفصلٍ صِلَةٌ ثلاثُ أبي بَعْضٍ فَمَعٌ فَتَحِهَا فَلَا
سكُونٌ مَعَ الْقَصْرِ وَلَا مَدٌّ مَعَ صِلَةٍ وَلَا قَصْرَ حَالِ الْوَصْلِ تُثَلُّو مُقَلَّلًا

والصواب: القراءة بكل الأوجه؛ لأن الشاطبي أطلق الحكم، وهذه الأوجه أقصى ما يقال فيها أنها زيادات للشاطبي عن طريقه وهي مقبولة في الجملة.

١٢- اختار الإمام ابن الجزري وتبعه الشيخ عبد الرحمن اليميني أن قول الشاطبي:

ولكن رءوس الآي قد قل فتحها

أي: رءوس الآي في إحدى عشرة سورة محددة في قول الشاطبي:

ومما أماله أواخر أي ما..... بظه... إلى آخر ما ذكره.

يفيد أن فيها خلافاً بين الفتح والتقليل ولكن التقليل أكثر من الفتح (ومنه يفهم لماذا قرأ المتولي بفتح رءوس الآي لورش وكذلك الشيخ عامر)، وخالف في ذلك العلامة أبو شامة والعلامة سلطان المزاحي فذهبوا إلى أن تفسير كلام الشاطبي هو أنها تقلل فقط، وعلى أي حال فلم يضمن ابن الجزري فتح رءوس الآي لورش في طبيته، والذي عليه العمل هو القراءة بالتقليل فقط، وكلام أبي شامة مقدم؛ لأنه قريب من الشاطبي وأخذ عن السخاوي تلميذ الشاطبي كما ذكرنا.

١٣- منع الشيخ سلطان المزاحي ترقيق باب «ذكرًا» على توسط البدل لورش لاختلاف

الطرق، ورد ذلك المتولي بكلام نفيس^(١) وهو من باب زيادة الشاطبي على طريقه، وقد قطع الداني في «التيسير» بالتفخيم، فكان الأولى لمن يحرر أن يمنع الترقيق مطلقاً لا أن يمنعه على التوسط فقط، فالصواب هو ما ذكره الإمام المتولي، ولا يحرر بمنع الترقيق المذكور.

١٤ — أثبت الشاطبي النون في قوله تعالى: ﴿وليجزي الذين صبروا أجرهم﴾ في سورة

النحل لابن ذكوان بقوله: (ملكتم)، ولكنه أشار إلى الخلاف في إثباتها بقوله:

(١) انظر: الروض النضير (ص ٨١).

وعنه نص الاخفش ياءه وعنه روى النقاش نوًا موهلا

وطريقه هو إثبات النون اعتمادًا على نقل النقاش، وهو معتمد في نقله في القراءات، وقد صححه بقوله: (ملكيت) وأما ما ذكره بعد فلكي ينه على اختيار الإمام الداني وإلا فنص الشاطبية النون.

١٥- قول الشاطبي:

وعن قنبل قصرًا روى ابن مُجاهد رآه ولم يأخذ به متعملا

هل فيه إثبات وجهين لقنبل من الشاطبية أم القصر فقط؟ الظاهر: أن له وجهين؛ لأن عدم أخذ ابن مُجاهد به يفيد القراءة بالمد.

١٦- قول الشاطبي في الإدغام الكبير:

وإدغام حرف قبله صح ساكن عسير

هل يفيد أن الشاطبية فيها وجهان في هذا النوع من الإدغام أم وجه واحد هو الإخفاء فقط؟ الظاهر عندي: أن قوله: (عسير) هو ترك منه لهذا الوجه، ولذا اعتبرت هذا الإدغام اختيار مَمَّنْ بعد الشاطبي لموافقة طريق الشاطبي.

١٧- قول الشاطبي في الإدغام الصغير:

وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا

ذكر بعض الشارحين أن هذا تضعيف من الشاطبي للإدغام في «وجبت جنوبها» عن ابن ذكوان؛ لأن قوله: (يفتلا)، أي: يختبر، وذهب آخرون إلى أنه إثبات للخلاف، وعلى أي حال فلا يقرأ من الشاطبية إلا بالإظهار، وعلى المذهب الأول فلا تكون هذه المسألة من باب ما زاده الشاطبي عن طريقه، بل تكون من باب ما وضعفه الشاطبي نفسه.

١٨- ذهب بعض المحررين إلى أن إثبات الياء للسوسي في قوله تعالى: ﴿فبشر عباد﴾ بالزمر

هو طريق الشاطبي، ولم يخرج عن طريقه كما ذكر ابن الجزري في «النشر» والصواب الواضح ما قاله ابن الجزري أنه خرج عن طريقه في هذا الحرف، وليس طريقه المذكور إثبات الياء.

١٩- قول بعض المحررين في إدغام «اللاي يئسن»: أنه الذي عليه العمل الآن. نقول:

نعم عليه العمل، ولكن لا ينسب للشاطبية بل لاختيار القراء بعدها.

٢٠- قول الشاطبي في سورة الأنعام:

بخلف وخلف فيهما مع مضمر مصيب وعن عثمان في الكل قللا

ذهب بعض المحررين إلى زيادة وجه ثالث لابن ذكوان: هو إمالة الهمزة دون الراء كقراءة أبي عمرو أخذًا من قوله: (وخلف فيهما)، والعمل الآن على وجهين فقط: فتح الراء والهمزة أو إمالتها معًا، وهو ظاهر الشاطبية لقوله: (فيهما) أي: معًا في الظاهر.

٢١- زاد المحررون في قول الشاطبي:

سوى النازعات مع إذا وقعت ولا

سورة النمل فغيروا شطر البيت إلى:

سوى النازعات النمل مع وقعة ولا

فزادوا موضع النمل للشامي، والصواب أن هذا مفهوم من قوله:

وما كرر استفهامه نحو إذا أنفا فذو استفهام للكل أولاً

سوى نافع في النمل.....

فعلم اختصاص ذلك بنافع، وأن الشامي يستفهم في النمل فلا يحتاج لما زادوه.

٢٢- فصل بعض المحررين في حكم الجار مع ذوات الياء، وهذا التفصيل ليس له دليل

واضح، والصواب العمل بإطلاق الشاطبي ففيها كل الأوجه المحتملة.

٢٣- ذهب بعض القراء إلى أن قول الشاطبي:

وعين ذو وجهين.....

يفيد أن قصر عين مضمن في كلام الشاطبي، والمعروف عن المغاربة والمصريين الطول والتوسط

في عين دون القصر وأطلقه الشاطبي -وهو من المغاربة- ففيه الطول والتوسط فقط.

٢٤- في قول الإمام الشاطبي:

وفي رُسُلِي أَلْيَا يُخْرِبُونَ التَّقِيلَ حَزْزٌ وَمَعَ دَوْلَةٍ أَنْتَ يَكُونُ يَخْلَفُ لَا

فهم بعض شراح الشاطبية من هذا البيت أن هشامًا له في كلمة «دولة» الرفع والنصب.

والصواب في ذلك هو الرجوع إلى قواعد الشاطبي في نظمه، ومنها قوله:

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعُلَا

ومنه يفهم أن إطلاقه كلمة «دولة» مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ وَهُوَ الْمَطَابِقُ لِمَا فِي شَرْحِ

الشيخ القاضي للشاطبية المسمى الوافي؛ حيث شكلها بالرفع بعكس بعض المتون التي شكلتها

بالنصب، ولا أرى لذلك وجهًا؛ حيث لم يقرأها الحلواني عن هشام إلا بالرفع، وهو ظاهر

كلام الشاطبي الموافق لقواعده كما ذكرت، فيكون الخلاف المذكور مُخْتَصٌّ بِالتَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ

فِي لَفْظِ «يَكُونُ» فَقَطْ.

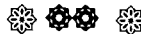
- فائدة في ذكر الطرق التي ذكرها الداني في التيسير للرواة وهي ما يلي، مع ذكر

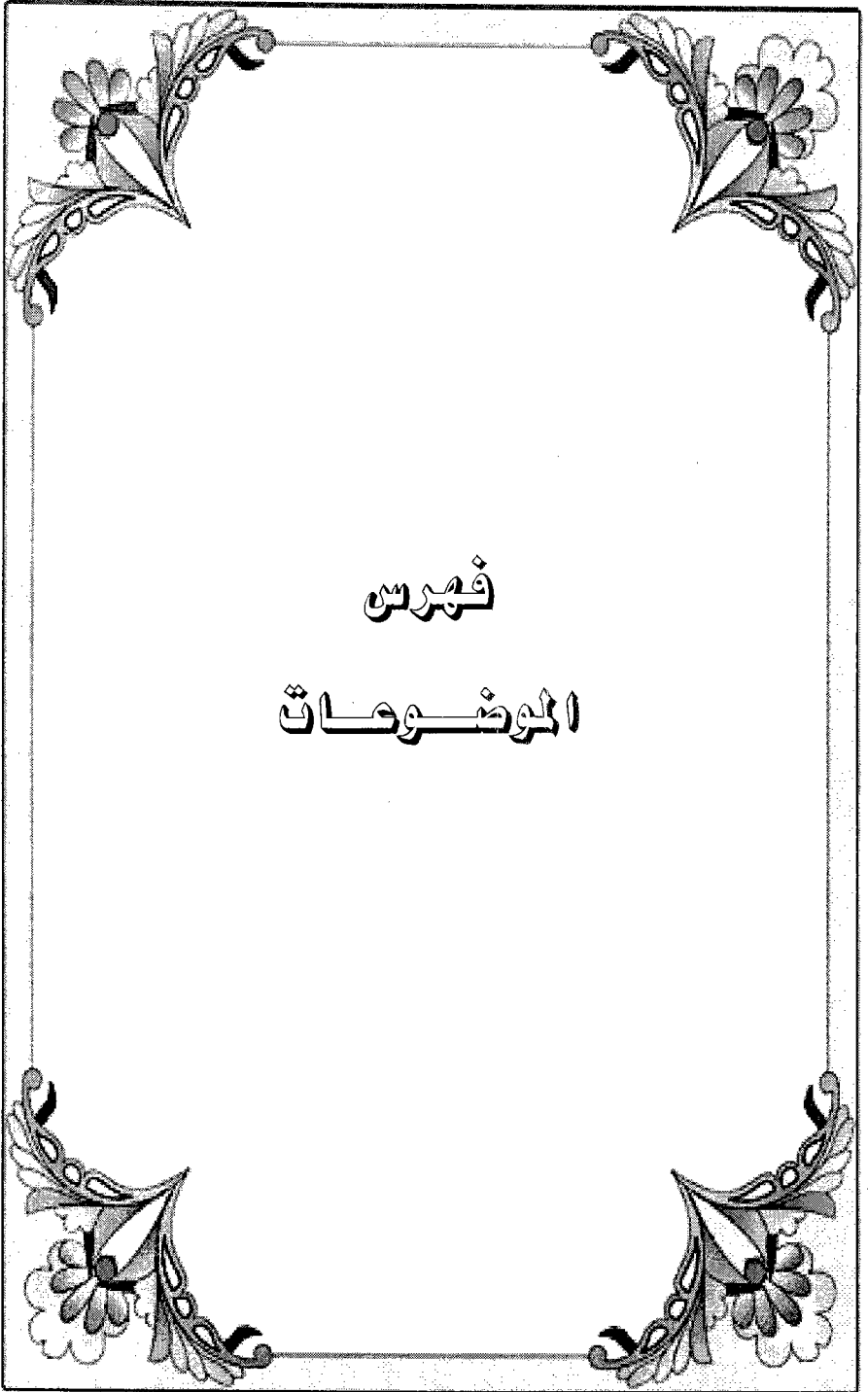
القراء والرواة برموزهم:

ج .	ابن حاقان
ض ع .	ابن غلبون
ط ه م .	الفراسي
ب ر ز ص ق ي ل .	أبو الفتح فارس

خادم أهل القرآن الكريم

إيهاب أحمد فكري حيدر





فهرس
الموضوعات